
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية




# الحرف التقليدية بالمغرب والموجة الكولونيالية خلال الحماية

د.عبد العزيز العموري

**أسهم الاحتلال الأجنبي للمغرب في تغيير الكثير من البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، بفعل التأثير العميق للموجة الكولونيالية في العديد من المجالات، وتعتبر الحرف التقليدية من أهمها، إذ تأثرت بشكل كبير نتيجة تسرب مظاهر الحداثة الأوربية إلى المغرب قبل وبعد مرحلة الحماية، ويحاول الباحث د.عبد العزيز عموري في هذا الملف الخوض في هذا الموضوع، من خلال استحضار نموذج مدينة فاس، وهو اختيار نابغ من أهمية هذه المدينة التاريخية، وكذلك عراقة حرفها التقليدية الضاربة في عمق التاريخ.**

## تقديم:

تكتسي دراسة الحرف التقليدية بفاس أهمية بالغة، إذ ستمكننا:

**أولا**، من التعرف إلى جزء من الأنشطة الاقتصادية التي مورست عبر ردح طويل من الزمن بمدينة فاس، ومن التعرف إلى المكانة التي احتلها الحرفيون بالنسيج المجتمعي للمدينة، وإلى فهم أدق لطبيعة العلاقة التي جمعت الحرف بمختلف الأنشطة التجارية داخل المجال الحضري لفاس، والاعتبارات التي تحكمت في توطين الأنشطة الحرفية داخل أسوار المدينة، والتي سعت مجموعة من الدراسات إلى فك ألغازها، والبحث في مقتضياتها وأسبابها.

**ثانيا**، تسمح كذلك بالتحقق من أطروحة الاستعمار الفرنسي القائلة بأن عقد الحماية، الذي فرض قسرا على المغرب في البدايات الأولى للقرن العشرين، ساهم في تطوير البنيات الاقتصادية للمغرب بمختلف تلاوينها إلى مصاف الاقتصاد العصري. والحال أن ما اصطلح عليه " الإصلاحات" لم تعمل سوى على اندحار فئة الحرفيين وانتقالها لمراتب متدنية ، بعدما كانت تتربع على عرش المجتمع ، بالنظر لوزنهم العددي، ودورهم في تلبية حاجيات مدينة فاس داخليا وخارجيا .

**وثالثا**، ستتيح لنا إمكانية الإمساك بخيط تطور الاقتصاد التقليدي ، في ظل نظام استعماري رام ومنذ اللحظات الأولى جعل مقدرات البلاد في خدمة الدولة " الحامية" . ومن الطبيعي والحالة هاته أن يتغلب الاقتصاد الدخيل على اقتصاديات المدن التقليدية المغربية، ومن ضمنها مدينة فاس، التي ظلت ولقرون طويلة قطب الرحى في النشاط الحرفي المغربي.

وعلى هذا الأساس، فإننا سنتناول في هذا البحث أربع عناصر يتعلق أولهما بمعطيات عامة عن الحرف

التقليدية وتنظيمها في المجال الحضري لمدينة فاس، ويتناول الثاني ماهية التأثير الذي أحدثته البدايات الأولى للتسرب الاستعماري على اقتصاد الحرف اليدوية وأشكال التنظيمات الحرفية التي أطرت عمل الصناع اليدويين لردح طويل من الزمن، بينما يستعرض العنصر الثالث مجمل التحولات التي شهدها قطاع الحرف بعد فرض نظام الحماية الفرنسي بشكل رسمي سنة 1912 على المغرب، وأخيرا سنتطرق في العنصر الرابع والأخير لما خلفته إجراءات إدارة الحماية الفرنسية في هذا المجال من آثار اتخذت صبغة سياسية،مست شريحة الحرفيين والصناع المغاربة، مع خاتمة أردناها أن تكون مفتوحة أمام أفق معرفي للمزيد من سبر أغوار هذا الميدان.

## أولا:التنظيم المجالي للحرف التقليدية بفاس

باستقراء مكونات كتب التاريخ، يتكشف لنا حجم الاهتمام الذي أبدته مختلف الدول والكيانات السياسية التي تعاقبت على حكم المغرب لمدينة فاس، اعتبارا لأهميتها من الناحية السياسية،وحتى على الصعيد الاقتصادي ، كانت فاس حاضرة بقوة في اهتمامات الحاكمين ، وتجسد ذلك في كثرة إنشاء الأسواق التجارية، والحوانيت، والورشات الحرفية، وتشييد " الفنادق " أو الخانات بلغة أهل المشرق، والاهتمام بشؤون الحرفيين وأوضاعهم، من خلال توفير الأمن وسلامة التجار وقوافلهم، والاعتناء بالطرق والمسالك، ومعالجة الأزمات الطبيعية، وضبط المكاييل والموازين لمحاربة الغش والتدليس، والسهر على حسن توزيعها داخل المجال. ويمكن القول أن مختلف المبادرات التي أنجزت في هذا المجال حولت فاس إلى سوق للتجار، ومحترف لأهل الصنائع والعاملين بالأنامل.

وقد أسهبت المصادر التاريخية في ذكر الشهرة التي اكتسبتها حاضرة فاسفي مجال جودة الصنائع ووفرة الإنتاج، والدور الكبير للحرف في تحريك عجلة اقتصاد المدينة ومحيطها القريب والبعيد،بالنظر لكثرة المواد الأولية من أخشاب وجلود وحرير، وباقي المواد التي استخدمت في البناء والحرف المرتبطة به[1]مسلطة الضوء عن ماهية التنظيم الذي اعتمده الحرفيون في تنظيم حرفهم، وأثر ذلك على ازدهار هذا الجانب من اقتصاد المدينة، وضمان ديمومتها، في تلبية احتياجات السكان من جهة، وحاجيات البوادي والحواضر المغربية والأسواق الأجنبية من جهة ثانية، فضلا عنالحفاظ عليها في وجه عوادي الزمن.

لكن وجب التأكيد على أن توزيع النشاط الحرفي في المدينة تحكمت فيه في الغالب معطيات الميدان الطبوغرافية، التي همت بالأساس توطين بعض الصنائع والأنشطة التجارية المرتبطة بها، وأماكن توفر المياه بالنسبة للحرف الذي تحتاجها كالدباغة، واستقرار البعض منها بالهوامش وقرب الأبواب حتى تكون قريبة من سكان البوادي الذي يلجون المدن لاقتناء احتياجاتهم اليومية [2] .

غير أن هذا التأكيد لا يعني أن تنظيم الحرف كان مطلقا دائما، بل بالعكس فإنه يمكن القول بأن معينة المدينة وعلى مر تاريخها، تسمح بالقول أن بعض الحرف كانت موزعة على أكثر من حي بالمدينة، إما لكثرة المنتسبين إليها، أو لمقاييس تتعلق بواجب الحفاظ على البيئة، كما هو الشأن بالنسبة لحرف الدباغة والفخار والأرحية كما سبق وأن أسلفنا. وهو وضع استمرت عليه المدينة وغيرها من كبريات المدن الإسلامية، رغم بعض التعديلات التي طرأت على التوزيع المعتمد بفعل تبدل الأحوال وتغير الأزمان،مما أضفى على هذه الحاضرة انسجاما وتكاملا بين أنشطة أحيائها، نتج عنه بروز نوع من التخصص في الدورة الاقتصادية لمدينة فاس، وبقاء مختلف الحرف على حالها في تعايش وتآزر تامين[3].

وهذه السياسة في التعامل مع الأنشطة الحرفية، بدأت منذ أن أخذت مدينة فاس طابع الحاضرة، وتكررت

مع مختلف الدول والكيانات التي تعاقبت على حكم المغرب، إنما المميز في الأمر أن نشاط الحرف لم يبقى بمنأى عن اهتمام مختلف الفئات النافذة في المجتمع، وخاصة فئة الفقهاء، الذين انصب نظرهم على كيفية تنظيم الأنشطة الحرفية في المجال العمراني،لارتباطها الوطيد بحياة الناس ونمط عيشهم. وغني عن البيان أن الفضاء الذي كانت تحتله الحرف لم ينفصل البتة عن باقي الأحياء التي اتخذت للسكنى والتجارة وما كان ينتج عن ذلك من منازعات بين أصحاب الدور السكنية والحرفيين.

ورغم وجود تداخل بين مختلف الأنشطة الحرفية بالمدينة، فإن بعضها لم يكن باستطاعتها الاستقرار أو الانتشار إلا بإذن من طرف أولي الأمر، ومن ضمنهم فئة الفقهاء،درئا لأي ضرر قد يحدث، كدخان الحمامات والأفران، وروائح الجلود ونتانتها، ومحلات الحدادة وما تصدره من ضجيج.(4)

وحسبما يبدو، فإن الفقهاء عملوا على معالجة النزاعات التي كانت تحدث من جراء تداخل الأحياء وتجمعات الحرفيين، إما عن طريق معالجة مصدر الضرر (حالة حرف الحمامات)، أو تسوية تتم لصالح السكان (حالة حرف الدباغة)(5).

ومن جهة أخرى، لم يقتصر تدخل ممثلي المخزن والفقهاء فقط على الحرف اليدوية، بل شمل أيضامجالات أخرى، لعل من بينها إحداث الاصطبلات داخل الدور، التي كانت تؤدي السكان بسبب حركة الدواب والروائح المنبعثة من الاصطبل، ويكفي العودة إلى كتب النوازل، التي تزخر بالعديد من الإجابات المقدمة من الفقهاء بشأن أضرار بعض الحرف التقليدية، بالإضافة إلى بعض الدراسات ذات الصلة بتنظيم المجالات الحضرية للمدن المغربية.

والواقع أن الاهتمام بالحرف التقليدية، لم يكن متروكا قط لفئة الفقهاء، بل شكل جزءا من اهتمام أوسع، وحضور قوي في مختلف سياسات الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وإذا استحضرنا الدور الكبير للحرف في تنشيط الدورة الاقتصادية، واحتضانها لفئات اجتماعية مختلفة المشارب، لربما أدركنا لماذا كان الحرص على احتضان الصنائع، في مدينة كفاس،اُتخذت مركز ثقل سياسي واقتصادي وتجاري لفترة ممتدة في الزمن.

وللتدليل على ذلك، تكفي الإشارة إلى الانتعاشة التي عرفتها الدباغة، نتيجة ازدياد الطلب على الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية بالداخل والخارج، ومن أثر ذلك انتشار دور الدباغة في أغلب الحواضر الكبرى كفاس وسبتة وسجلماسة ومراكش وغيرها (6)، وتعدد ورشات صناعة الزجاج بفاس أيضا(7)، وهو ما ساهم في حفاظ هذه المدينة على مؤهلات اقتصادية مهمة رغم التردي الذي شهدته أحوال المدن الكبرى في بعض فترات تاريخ المغرب.

لكن ومع بداية التسرب الاستعماري للمغرب في القرن التاسع عشر، ستدخل فاس واقتصادياتها مرحلة جديدة، قوامها تراجع الإنتاج الحرفي لصناع المدينة، وما خلفه ذلك من أزمات مست استقرار البلاد اقتصاديا واجتماعيا. كيف ذلك؟

**ثانيا: التغلغل الأجنبي وتأثيره على اقتصاديات المدينة**

تجمع المصادر التاريخية، أن مجموع الإجراءات التي اتخذها السلطان سيدي محمد بن عبد الله في جميع المجالات، أعادت للمجتمع نشاطه الاقتصادي، كما ساهمت في منح دفعة قوية للتجارة الداخلية والخارجية. وبالنظر للإمكانيات الكبيرة على صعيد الرواج التجاري التي كانت بحوزة المدينة،فإنها انخرطت من موقعها في تنشيط هذا الرواج الذي شهدته البلاد آنئد. إلا أن التسهيلات التي منحت للتجار الأجانب، تركت تداعيات سلبية على المدينة واقتصادياتها، ويمكن الإشارة في هذا الصدد، إلى إغراق أسواق المدن بالبضائع الأجنبية ومزاحمة البضائع المحلية.

وإذا كانت هذه المزاحمة هي الضربة الأولى التي تلقاها حرفيو المدينة، فالضربة الثانية تمثلت في النقل الكبير للمواد الخام نحو الموانئ المخصصة للتصدير، بناء على الطلب المتزايد للأوروبيين. وإذا علمنا أن هذه المواد هي نفسها التي يرتكز عليها الإنتاج الحرفي بالمدينة من قبيل الجلود، ومواد صباغتها، والصوف، والنحاس.أمكننا إدراك حجم التهديد الذي أضحت يعيش تحت وطأته النشاط الحرفي، وهو ما أسفر عن تضرر كبير لمختلف الصناعات الحرفية المحلية.

وتفيد المعلومات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية للبلاد، تأثير عوامل أخرى كارتفاع الجبايات، واحتكار المخزن مجمل النشاط الاقتصادي من تجارة وترويج، خاصة في بعض المواد الأساسية لحرفيين كالجلد، يقول احد مؤرخي الفترة : " **ورد كتاب السلطان، وقرئ على منبر القرويين، أن لا يشتري الجلد والقشينة والشمع والكبريت بقصد التجارة أحد، ومن فعل ذلك قطعت يداه"**، مضيفا في مكان آخر أن: " **الأمر ضاق بالناس غاية الغاية**" [8]، من جراء فرض ضريبة " المكس " على الكثير من المواد الأولية ذات الصلة بالإنتاج الحرفي .

لكن المدينة ستشهد رواجا نسبيا، لما اتخذها السلطان المولى سليمان عاصمة له، حيث استفادت الحرف التقليدية من الحضور الدائم للسلطان بين ظهرانيها . وتمثلت أوجه الاستفادة في تلبية الصناع والحرفيين لطلبيات المخزن وأجهزته المرتبطة بتجهيز" الحركات" السلطانية بمختلف المواد التي يحتاجها العسكر من سروج وكسوة ونعال وغيرها، وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في تنشيط دورة الإنتاج الحرفي بالمدينة[9].

والواقع أن هذا الرفاه النسبي لم يكن له أن يستمر على هذا المنوال، أمام اشتداد الضغط المالي من جراء متطلبات الإصلاح والتعويضات، ابتداء من عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، فأصبحت تباشير الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق بسبب النزيف المالي المترتب عن سداد أقساط الغرامات ، وخلخلة الهياكل التقليدية للاقتصاد المغربي عامة وفاس تحديدا من طرف الرأسمال الأجنبي، رغم ما سجل خلال هاته الفترة من قيام فاس بتجارة مع الجزائر في إطار تشجيع سياسة التغلغل الاقتصادي التي نهجتها فرنسا ، وتجلى ذلك في القوافل التي كانت تخرج من المدينة محملة ببعض البضائع التقليدية الصنع كالبلاغي والبرانس والحايك [10].

ومهما يكن من أمر،فإن مآلات البنى الاقتصادية بالمغرب كشفت عن قدرة اقتصاديات الحاضرة الادريسية، وخاصة ما يتعلق منها بالنشاط الحرفي بالمدينة، على التكيف والتأقلم مع تحولات القرن التاسع عشر التي تداخل فيها ما هو داخلي مع ما هو خارجي ، وما ارتبط بها من تغير مسارات التجارة، وهو أمر تفوقت فيه المدينة بشكل كبير على مر تاريخها الحديث.

ومع ذلك كان للوضع الاقتصادي العام للبلاد أثره الكبيرعلى كافة الفئات النشيطة من صناع وحرفيين وتجار، وهوما أورده الباحث "بوكبوط" نقلا عن الناصري" **فضاقت وجوه الأسباب على الناس، وصعبت عليهم سبل جلب الرزق**" [11]. والحال أن هدف الارتقاء بالبنى الاقتصادية المغربية، لم يتحقق ، وظل الإنتاج الحرفي مرتبطا بتلبية الحاجيات الذاتية، وظل بالتالي على هامش اقتصاد السوق[12] .

### 1. تنظيمات الحرف اليدوية

#### أ. "الحنطة" شكل من أشكال تنظيم الحرف

معلوم أن المجتمع الفاسي في الفترة ما قبل توقيع عقد الحماية الفرنسي، كان يتكون من شرائح اجتماعية نشيطة،يأتي الحرفيون في مقدمتها، ورغم صعوبة تحديد أعداد دقيقة للحرفيين داخل المدينة، فإن بعض المعطيات المتوفرة حول فاس في مطلع القرن العشرين، تشير إلى أن نصف ساكنة الحاضرة الإدريسية يتخذون من الحرف التقليدية مصدر رزق

لهم ، يؤمنون به احتياجات الساكنة، داخل المدينة وخارجها [13].

وقد قدر عددهم حسب بعض الاحصائيات على عهد الحماية، بفاس 9000 ،وبمراكش 10000 حرفي، وبالرباط 5000[14]، وبالنظر لوزنهم العددي، فقد كان دورهم محوريا في الحياة الاقتصادية، فبالإضافة إلى تأمينهم حاجيات سكان المدن، وفروا لسكان المناطق القروية الأسلحة والسروج والمواد الجلدية والأقمشة وسائر الأدوات المنزلية [15]. ورغم تواجد صناع بالبوادي يؤمنون المتطلبات الأساسية للساكنة، ظلت أسواق المدن الوجهة الفضلة لاقتناء كافة الحاجيات المحلية الصنع والمستوردة من الخارج.

وقد انتظموا في تعاونيات سميت ب " الحناطي " [16]، وقد عرفها أحد المستشرقين،ماسينيون Massignonبأنها: " **مجموع المعلمين والعمال والمتعلمين المتعاطين لنفس الحرف الصناعية أو التجارية ..** " [17]، والتي قدر عددها بحوالي200حنطة بفاس لوحدها [18] ، تجمع في طياتها حرفيين يمارسون نفس النشاط ، وتعين على رأسها "أمين" ، يمثل الحرفة لدى السلطات و "المحتسب"، وباقي الهيئات الأخرى ، كما حُددت أهدافها في الدفاع الجماعي عن حقوق الحرفيين ومراقبة جودة الإنتاج من مختلف أشكال التدليس كما سنرى ذلك لاحقا.

ولعل من أبرز المظاهر الأساسية لتضامن الحرفيين فيما بينهم التعاون والتآزر الجماعي، رغم التراتبية التي كانت عليها "الحنطات" ( المعلمين ، الصناع ، المتعلمين) ، خاصة أمام مختلف الإجراءات الإدارية للسلطة، التي كان لها حق المصادقة على اختيار "الأمين" من طرف الصناع، أو الطعن في هذا الاختيار من طرف شخص "المحتسب" كممثل للسلطة المخزنية في هذا المجال.

ولئن كانت " الحناطي" بفاس، تجمع مبدئيا كل الأشخاص الذي يمارسون عملهم بالمدينة، وينتمون لنفس الحرفة، فقد كانت لهذا التنظيم بعض الاستثناءات من قبيل:

-أن هذه التنظيمات لم تكن تشمل بعض الحرف، التي اصطلح على تسميتها بالمهن المهمشة كالعرافين، والسحرة، والمشعوذين، وأصحاب الخمارات، والفنادق؛

- لم يكن مسموحا لموظفي المخزن الانخراط في الحناطي الحرفية، بالرغم من أن عملهم أبعد ما يكون مذموما [19].

- غياب طوائف حرفية خاصة بالنساء، على الرغم من كثرة عددهن، إذ نجد الخطابات، و " النكافات"، والطرازات، ومرقعات الثياب البالية، وذلك راجع إلى كونهن يشتغلن ببيوتهن [20].

ورغبة في الحفاظ على انسجام بين الطوائف الحرفية حسب نوعية الإنتاج والمواد المستعملة، تم جمع، مثلا صناع "الزليج" و"الحراشة" في حنطة واحدة، وهي حنطة "الفخارين"، وهذا التجميع يعود لكون أن حرفة الفخار والحرف القريبة منها من حيث الصنعة، وكانت تتواجد في نفس المكان وفقا لتقاليد حرفية وعمرانية قديمة، وعلى عكس حنطة الفخارين، نجد أن "الدباغة "، رغم اشتغالها بنفس المادة الأولية، وبنفس التقنيات، احتلت مواقع متنوعة، وشكلت حنطات متفرقة، كما أن "الحدادين"، الذين يشكلون حرفة واحدة، كانوا موزعين على ثلاث مواقع: "الطالعة"، "عين علو"، "النخالين"، بفاس على وجه التحديد.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن بشأن هذا التوزيع الطبوغرافي للحرف، هل كان توزيعا جغرافيا، أملته ضرورات الحرفة ومستلزماتها؟ إذ أن الفخارين كانوا مجتمعين في نفس المكان، بينما كان الدباغون يحتلون ثلاث مواقع بعيدة شيئا ما عن بعضها البعض. الراجح، أن هذا الأمر يعود إلى كون أن الصناع كانوا موزعين داخل أسوار المدينة، بشكل سمح لهم بتكوين عدة مجموعات حرفية تنتمي لنفس الحنطة.

ب. التنظيم الإداري ل " الحنطة"

كانت "الحنطة" تخضع لتنظيم إداري هرمي من أعلى إلى أسفل، ولأعراف ونواميس تسير عليها، ومحترمة من جميع المتدخلين في القطاع الحرفي، وعموما خضعت الطوائف الحرفية للتنظيم الهرمي التالي:

**المحتسب**[21]: هو ممثل المخزن على مستوى النشاطات الحرفية، لعب دورا بالغ الأهمية في تسيير دواليب الحياة الاقتصادية في كل مدينة، فهو الذي يشرف على "الحناطي"، ويراقب الأسواق والمكاييل والموازين،وهو الحكم الذي يرجع إليه فصل الدعاوي والنزاعات بين التجار والصناع والمعلمين من جهة، والبائع والمشتري من جهة أخرى.

**الأمين**: يأتي منصب الأمين بعد المحتسب، يختار من بين أمهر الصناع وأرجحهم عقلا، وأكبرهم سنا، و لا يمكن له أن يباشر مهمته إلا بعد مصادقة المحتسب على هذا الاختيار.

ووفق الأعراف السائدة بين الحرفيين، تتمثل مهمة "الأمين" في مراقبة جودة الإنتاج، وتحديد الأسعار التي يعرضها على المحتسب للموافقة عليها أو تعديلها، كما يشرف على فض النزاعات بين المنتسبين لنفس الحنطة، ويبث في طلبات الانضمام المقدمة له من المعلمين الجدد إلى الحنطة، كما يدافع عن مصالح أعضاء حنطته أمام المحتسب والمخزن عامة.

كما كان تعيين "أمين" حرفة ما يخضع لأعراف وتقاليد محددة، ويتم ذلك من طرف المعلمين المنتمين إلى نفس الحرفة، مثل البلايغية، والخرازون، هؤلاء يتداولون أمر ترشيحه، وإذا تمت الموافقة عليه، يرفع اسمه إلى ممثل المخزن أي " المحتسب".

غير أن أهم دور كان يقوم به "الأمين"، يتجلى في الوساطة بين الحنطة التي يمثلها ويسهر على مصالحها، وبين المخزن، الذي غالبا ما كان يلجأ إلى الصناع التقليديين للحصول أموال، قد تكون ضرائب استثنائية تقدم للسلطان خلال بعض المناسبات: كهدية البيعة، الدخول إلى المدينة، القيام بأعمال عرفت تاريخيا ب "التويزة" لفائدة الحاكم، وهي عبارة عن تعبئة جماعية ينخرط فيها الحرفيون، لكن كانت بشكل إكراهي حيث يستعملها ذوو السلطة من قواد وشيوخ لإنجاز أعمالهم الشخصية.

وبالتالي فهذه المهمة، كانت تتطلب من الأمين كثير من المرونة والحكمة، لأنها كانت تلزمه بالدفاع عن زملائه من جهة، وعدم الوقوف في وجه السلطة من جهة أخرى، لذا كانت مصداقيته أمام الصناع مرتبطة بمدى سهره على مصالح مرؤوسيه، وحماية الحنطة من جشع المخزن، والتخفيف من حجم الكلف التي تفرض على أهل "الحنطة"[22] .

ومن داخل كل حرفة يمكن التمييز بين ثلاث أشخاص:

**المعلم**: كان مسؤولا عن العمل داخل الدكان، وهو الأكثر تأهيلا لما يتوفر عليه من حنكة وتجربة، فضلا عن كونه صاحب أدوات العمل، والمسؤول عن توزيع العمل، وإليه يرجع أمر شراء المواد الأولية، وبيع البضائع.

**الصانع**: الحرفي الذي يتقن الحرفة، لكنه غير مؤهل للاستقلال بنفسه، على اعتبار عدم توفره على الإمكانيات الكفيلة بذلك، أو ينتظر إجازة من مجلس الحنطة للترخيص له بافتتاح ورشة خاصة به، وأمام هذا الوضع يظل خاضعا للمعلم [23]، في كل شيء حتى أجرته التي كانت تؤدى أسبوعيا كما هو معروف في أعراف الحرف التقليدية.

**المتعلم**: ينخرط المتعلم في الحرفة منذ طفولته، وما إن يرتقي في السن حتى يكون قد ارتقى بمهارته في المجال. ويصبح هذا المتعلم معلما حينما يتمكن من إتقان حرفته بعد تدريب غير محدد المدة، يحصل بعد ذلك على شهادة شفوية من معلمه، إذ ذاك يمكنه فتح دكان خاص به، وتزويده بالأدوات الضرورية لحرفته، بعد أن يرخص له أمين الحرفة ذلك، وموافقة المحتسب. وتجدر الإشارة، إلى أن إتقان الصنعة لم يكن

كافيا لانخراط عضو جديد بحنطة ما، بل لابد من مراعاة عدد الأعضاء وكمية الإنتاج، ضمانا لحصانتها، وعدم كساد بضاعتها [24].

إجمالا، شكلت هذه التراتبية التنظيمية للحرفة الواحدة، صمام أمان للحنطة، وضمانة لها من انفراط عقد تنظيمها، وحفاظا لها من أي خلل محتمل في مختلف العمليات الإنتاجية التي تشرف عليها الحنطة. رغم أنها –الحنطة-ظلت حبيسة أعرافها الداخلية، واتسمت بالتشتت عبر المجال الحضري للمدينة، وانقسامها إلى حنط معتبرة اجتماعيا ك "البلايغية" و"الدباغين" و"الحاكة «، وأخرى ينظر إليها بازدراء ك "الحجامين" وبائعو الخبز و"السقائين" [25]، فاستمرارها في تأطير عمل الحرفيين والصناع، دليل على متانة وقوة تنظيمها الداخلي، ودورها الحاسم في استمرار العديد من الأنشطة الحرفية في تأدية أدوارها ذات الصلة بتنشيط أسواق المدينة، وفنادقها، وتغذيتها بالمنتوجات الحرفية.

إشارة أخيرة لابد من التذكير بها في سياق الحديث عن هذا التنظيم، وهي أن أهل الحرف درجوا على الإكثار من زيارة أضرحة الصالحين والأولياء، والانخراط في الطوائف الصوفية الشهيرة في المجتمع المغربي،وذلك التماسا للبركة [26] ، وتعزيزا للجانب الروحي في صفوفهم ، ولا أدل على ذلك مشاركتهم المكثفة فيمختلف المناسبات الدينية ذات الطابع الصوفي التي كانت تنظم سنويا على شرف الأولياء والصالحين، كمولاي إدريس في فاس، وسيدي عبد الله بن حسون بسلا، وأبي العباس السبتي بمراكش[27]

## 2. الإنتاج الحرفي في مغرب القرن التاسع عشر

ارتبطت الأهمية التاريخية لمدينة فاس بما كان ينتجه حرفيوها من منتوجات تجاوزت كل الآفاق، من حيث الإتقان وجودتها الفنية، كالدباغة، والصناعة الأحذية، والفخار، والنحاس، والنسيج...، وقد كانت هذه الصناعة تشكل مصدر عيش آلاف الصناع، وتعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية للمدينة.

ويبدو أن الحرفيين استفادوا من السياسة الجبائية التي انتهجها بعض السلاطين، القاضية بإسقاط ضريبة " المكوس" ، وإنهاء احتكار السلطات لعدد من المواد الخام كالجلد والحرير ، والرفع من الرسوم المفروضة على تصدير بعض المواد كجلود الماعز والأبقار.وقد كان للإجراءات المتخذة أثر إيجابي في إنعاش الصناعات الحرفية، وارتفاع حجم الصادرات من المنتجات الجلدية المصنوعة والخامة [28].

في هذا الإطار، أورد المرحوم "بوشتة بوعسرية" في دراسته شهادة لأحدى الشخصيات المكناسية عن حرفة الدباغة في القرن التاسع عشر، قائلا: " **كانت دباغة الجلود المغربية قبل نحو عشرين سنة جيدة متينة وكافية لحاجيات المغاربة، سواء من حيث متانة الجلد أو أنواع دباغته، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها الناحية الفنية وجودة العمل** .."[29]،والراجح أن ارتفاع الإنتاج في هذه الحرفة كانت مرتبطة بوفرة المواد الأولية، وثمنها المناسب، ووجود رساميل كافية لاقتناء المادة الأولية.

وقد يتساءل قائل، عن ماهية التأثيرات التي خضعت لها الصناعات الحرفية اليدوية من جراء انفتاح المغرب على الواردات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر؟

وجوابنا ، أنه بالرغم من اتجاه المغرب إلى استيراد كميات كبيرة من السلع المصنعة من أوروبا كالأواني النحاسية، والألبسة ، والأثواب وغيرها ، وهو ما كان من شأنه أن يخلق متاعب للحرفيين المغاربة على مستوى منافسة المنتوج المحلي، فالإشارات الواردة في الدراسات التي تناولت الوضعية الاقتصادية للمغرب آنئد، تشير إلى أن الحرفيين استمروا في تلبية كافة احتياجات المغاربة، وتأمين حاجيات الأسواق، بله تصدير جزء من المنتوج الصناعي المحلي ، ذو الجودة والإتقان، وخاصة المنتوجات الجلدية والصوفية إلى

المشرق العربي وإفريقيا الغربية [30]، علما أن وسائل الإنتاج كانت بسيطة للغاية.

إلا أن الصدارة التي احتلها الحرفيون قبيل 1912 وبعيدها، لم تدم طويلا مع الاحتلال الفرنسي للمغرب، وفاس على وجه أخص، بالنظر للتغير الذي صاحب الهياكل والبنى الاقتصادية، والذي ساهم في إضعاف أهمية النشاط الحرفي بالمجتمع، إذ سيعيش أزمة خانقة في ظل نظام الحماية، مردها بالأساس إلى تحولات إدماج اقتصاد المغرب في نمط الإنتاج الرأسمالي قسرا.

### ثالثا: النشاط الحرفي بفاس على عهد نظام الحماية

لا حاجة للتذكير بأن حرفيي فاس قبل فرض نظام الحماية الفرنسي،كانوا يهيمنون على النشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة، و لا أدل على ذلك كثرة عدد الدكاكين والورشات والفنادق ، وهو ما أسهم في وفرة الإنتاج الحرفي وتنوعه، وبالتالي وجود حركة تجارية نشيطة، وصناعات مختلفة ، كما ساهم حرفيو المدينة في تلبية كافة الحاجيات الضرورية للمجتمع الفاسي، ونالت منتجاتهم سمعة جيدة في الداخل والخارج، وللتدليل على ذلك، تكفي الإشارة إلى تصدير جزء من المنتوجات الحرفية إلى بلدان إفريقيا وأوروبا، وكانت دول أوروبا تستورد من المدينة الأواني النحاسية والخزفية والمصنوعات الجلدية والخشبية، وبهذا كانت كافة الصناعات تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المغربي وفاس على وجه التحديد.

لكن ورغم فشل المحاولات الأولى لتغلغل الأجانب في خلخلة بنية الحرف، فقد استطاعت في مرحلة لاحقة، إلحاق ضرر كبير بهذا القطاع، نتج عنه تراجع الحناطي عن أدوارها التي عرفت بها تاريخيا ليس فقط بفاس بل في جميع المدن العتيقة كمكناس،ومراكش، وغيرها، على اعتبار أن الاستغلال الاقتصادي مثل أولى مرامي احتلال المغرب، وتسخير مقدرات البلاد لصالح الدولة الفرنسية " الحامية".

ومن مضاعفات التحولات الطارئة ذات الصلة بقطاع الحرف التقليدية بفاس بعد دخول الفرنسيين، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

#### 1-مزاحمة البضائع الأجنبية للإنتاج الحرفي الفاسي:

لاقت الكثير من المنتجات الحرفية منافسة شديدة للبضائع الأوروبية المستوردة، والتي غزت الأسواق، وأدت إلى بوار الكثير من السلع وكساد الكثير من الصنائع، فحصل تضرر الفئات الاجتماعية التي كان أربابها من الحرفيين، كجزء من مخطط شامل بجعل المدينة سوقا تجارية كبيرة، مما كان له أبلغ الأثر على الإنتاج الحرفي بفاس [31].

كما كانت تنظيمات الحرف الفاسية قبل توقيع عقد الحماية الفرنسية منظمة تنظيما محكما، رغم بساطتها، لكنها كانت تضمن للمنتمين إليها دخلا قارا ومحترما، مكنهم من تغطية احتياجاتهم اليومية، وتستجيب لرغباتهم، بعيدا عن التطلع إلى تحسين أحوالهم الاجتماعية، التي لم تكن متاحة إلا بتطوير أدوات الإنتاج المؤدي بدوره إلى جودة الإنتاج وكثرته.

وقد كان هذا الأمر مطلوبا بالنسبة لهذا القطاع على عهد نظام الحماية، لمجابهة مزاحمة البضائع الأجنبية للإنتاج الحرفي الفاسي التي ملأت الأسواق والمتاجر، وشغلت الناس عن اقتناء الإنتاج المحلي، الذي أصبح يتراجع فاسحا المجال للمنتوج الأوروبي، خاصة في نهاية عشرينيات القرن الماضي [32].

والسبب لامحالة كون أن المنتجات الأجنبية الواردة من الخارج، اتسمت بجودتها ورخص ثمنها، ومسايرتها للنمو الديموغرافي وتغير المزاج العام على مستوى الأذواق.

ومن بين الإجراءات التي قامت بها فرنسا بالمغرب، وكانت سببا مباشرا في تدهور الحرف التقليدية، هو قيام إدارة الحماية في العشرينيات بعرض ما أنتجته يد الصانع التقليدي المغربي في متحف الفنون الزخرفية[33] وهو الأمر الذي حرك الرساميل الأجنبية نحو المغرب،

وتشييد معامل جهزتها بمعداتحديثة، تنتج أضعاف ما ينتجه الصانع المغربي، وسخرت للعمل فيها صناع مغاربة بأجور زهيدة [34] ،

وفي هذا الصدد، تأسست عدة شركات أجنبية بالمغرب مثل "الشركة الافريقية للغزل والنسيج" بالرباط وسلا سنة 1929، برأسمال بلغ 8 مليون فرنك، وكانت تشغل 400 عامل وحرفي مغربي، وقد أنتجت هاته الشركة 50.000 متر مربع من الزرابي سنة 1930، وفي نفس السنة قامت معامل ماكينة فاس بإنتاج حوالي 4800 متر من الزرابي أيضا.

كما يمكن الإشارة هنا، إلى المنافسة الشديدة التي شهدها سوق الجلد، من طرف المنتوجات الأوربية خاصة على صعيد إنتاج الأحذية، حيث تم إغراق السوق المغربية بأكثر من 350.000 زوج من الأحذية، بأثمنة ثقل أربع مرات عن أثمنة السوق الداخلية[35] ، إذ كلما تطورت صناعة الأحذية، تسبب الأمر في إتلاف البلغة التقليدية والفاسية على وجه التحديد. وكل هذه الصناعات كانت، مزدهرة، وتلقى رواجا واسعا بين الفاسيين الذين أقبلوا عليها، ولم يستعملوا غيرها قبل الاحتلال الفرنسي للمغرب.

كما قامت بعض المصانع الأوروبية بصنع منتوجات تقليدية مغربية، مصدرة إياها إلى المغرب كالخناجر والسيوف المصنوعة بسانت إتيان بفرنسا، وتخصصت بعض المصانع بصناعة " الطربوش" المغربي وتصديره إلى المغرب [36]. كما تهافت الأوروبيون على شراء المصانع الحيوية الخاصة بالدباغة وصهاريجها، وأسست مطاحن في مختلف مدن المغرب، والتي على الأرجح قضت على الأرحية التقليدية.

واتضح جليا أنه كلما توالت سنوات الاستعمار في فاس، إلا وزاد تراجع الإنتاج المحلي، وبالمقابل سيطرة المنتوجات الأجنبية القادمة من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وغيرها على السوق المحلية، وعلى الحياة التجارية عامة، الشيء الذي أدى إلى تراجع عدد كبير من الحناطي، وعددها حوالي 170 حنطة بفاس، وتشغل حوالي 9000 حرفي[37]،كما ساهم هذا الوضع في إقفال محلات الإنتاج، إما لمغادرة صناعها، أو لعجزهم عن مسايرة متطلباتها بسبب الكساد وقلة المصاريف لتسيير الورشات.

أمام هذا الوضع عجز الحرفيون المغاربة عن مجاراة هذا التطور المتمثل في استعمال تقنيات حديثة ورساميل ضخمة، حتى أن بعضهم تحول إلى العمل كوكلاء في هاته المعامل والشركات الأوروبية، بعدما كانوا في الماضي يملكون أدوات الإنتاج [38]، والبعض الآخر استمر في مزاولة حرفته في الورشات الصغيرة وبأدوات بسيطة، لاعتقادهم الراسخ أن الإخلاص لأسلوبهم العتيق في الإنتاج هو السبيل للحفاظ على استمرارية وديمومة النشاط الحرفي. والحال أنه لم يعد كافيا لتلبية حاجيات المستهلكين، الذين توجهوا إلى الإقبال على كل ما هو أجنبي مستورد، حيث توفر فيه شرط الجودة ورخص الثمن.

وفي مقدمة المنتوجات الحرفية التي لحقها الإفلاس، نجد الدباغة، ذلك ان الحرفيين الفاسيين كانوا في مقدمة المنتجين للحذاء المغربي " البلغة"، وتصديرها إلى باقي المدن المغربية وإلى دول مثل الجزائر ومصر و السنيغال، لكن هذه التجارة كسدت، لعزوف الناس عن استعمال البلغة، وتفضيل الأحذية المستوردة من الدول الأوروبية، التي وجد فيها ساكنة المدينة الجودة المطلوبة من طرفهم.

يأتي ذلك بعد أن تلقت البلغة الفاسية ضربة موجعة في بعض الأسواق العربية [39]، هذا فضلا عن منافسة المنتوجات الجلدية الأجنبية للمغرب داخل أسواقه التقليدية ذاتها. وقد ترك هذا الإجراء آثارا بالغة على الصناعات الجلدية المغربية كافة، كما هو الشأن بالنسبة للجبابدية، وهم صناع المناطق الجلدية، والأجرية( الشكاير) وسروج الخيل، والمخاد ( الصطارم)، التي فقدت بريقها وتقلصت جودتها [40].

وقد تعمقت هذه الأزمة مع عجز الحرفيين عن منافسة الصناعات المستوردة من دول أوروبا وبعض دول شرق آسيا[41]، التي ملأت ليس فقط السوق الفاسي، بل أسواق كافة المدن المحتضنة للأنشطة الحرفية في ثلاثينيات القرن الماضي[42]، وذلك بسبب التغيرات الحاصلة في نمط الاستهلاك ونوعية السلوك الناتجين عن الاحتكاك بالأوربيين على مستوى الملبس والمأكل والمشرب [43].

على العموم، لم تسلم من مزاحمة البضائع الأجنبية باقي منتوجات الحرف التقليدية، كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات النسيجية، والحدادة، والفخار، وغيرها من الحرف، لانحسار تسويق منتجات هاته الحرف على النطاق المحلي، دون أن يتم العمل على ترويجها بشكل منظم داخل فاس وخارجها، ولعوامل أخرى أومأنا إلى البعض منها آنفا.

### 2. محاولات إنعاش القطاع الحرفي

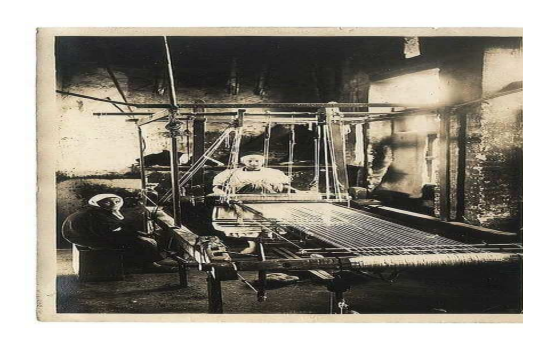
كثيرا ما رددت تقارير ودراسات إدارة المستعمر الفرنسي، أن الهدف من مختلف المحاولات التي تم القيام بها، كان هو إنقاذ هذا القطاع وانتشاله من أزمته، والحال أن ما تم إنجازه أعطى مفعولا عكسيا على هذا القطاع، كما سنرى من خلال الإجراءات التالية التي سنتها إدارة المستعمر كمحاولة منها لبعث الروح من جديد في قطاع الصناعة التقليدية:

#### -إعادة النظر في أدوار المحتسب:

اتجهت سلطات الحماية إلى إلغاء دور المحتسب وتهميش سلطاته، مما جعل هذا القطاع مفتقدا لموجه أمين يرعى مصالحها، ويعمل على تسيير شؤون الصناع، كما ساهم هذا لأمر في إضعاف مؤسسة التعاونيات، التي شكلت إطارا للإنتاج الحرفي، ولعبت دورا كبيرا في الحفاظ على الحرف رغم التعثرات التي شهدتها.

#### -تمايز الأجور وساعات العمل:

في هذه المدن، 24 فرنك في فاس، 20 فرنك في تازة، 8 فرنكات بالدار البيضاء[44]، كنتيجة حتمية لولوج الآلة ميدان الإنتاج الحرفي. إذ بمجرد دخولها سيعرف التنظيم العتيق للحرف التقليدية، عدة تغيرات، أفقدته خصائصه التي تميز بها لفترة تاريخية طويلة، وسيعرف قطاع الحرف التقليدية أزمة خانقة، لم تنفع معها كل مسكنات إدارة الحماية، ولا محاولات الوطنيين المغاربة الرامية إلى تشجيع المنتوج المغربيمن بلاغي وأنسجة وطرابيش، والتي وإن لم تنقرض نهائيا، إلا أن استعمالها تراجع بشكا بطيء.



#### -تقلص صلاحيات أمناء الحرف التقليدية بفاس:

مع الأزمة الخانقة التي عاشتها الحرف في شتى جوانبها الإنتاجية والاستهلاكية، فقد الأمناء سلطاتهم، واقتصرت ،بعد إنشاء الغرف الصناعية المحدثة بقرار من إدارة الحماية الفرنسية،على فض المنازعات الحرفية، أو القيام بدور الصلح بين أطرافها، في ظل وضعية كانت سمتها الأساسية ضعف الطلب على المنتوجات الحرفية، التي أصبح صنعها يتم دون مراعاة لعنصر الجودة التي تميزت به لفترة تاريخية طويلة وكانت مصدر إشعاع لها، وكساد البعض منها، وقلة الرواج في الأسواق المغربية ،وإفلاس العديد من الحرفيين، بعد أن توقفوا عن ممارسة الحرفة، واندثار بعض المهن المرتبطة بهم، ك " الدلالة" ، التي كان يسترزق منها عدد كبير من ساكنة المدينة في دروب وأزقة فاس العتيقة.

والمهم في الأمر، أن تدخل إدارة الحماية في شؤون الطوائف الحرفية بدعوى إصلاحها، وتغيير نظامها، لم يغير في شيء جوهر أزمة الصناعة التقليدية ونظامها القابل للانهيار، بقدر ما زاد من تدهور الحرف، وتفتيت نظامها، الذي أصبح من جراء التدخل الإداري للمصالح الفرنسية تحت سلطة أحد أعمدة السلطة بالمدينة وهو الباشا .

**-غلاء أسعار المواد الأولية:**

اتخذت المنافسة الأجنبية للحرف التقليدية المغربية، شكلا آخر، تمثل في الرفع من أسعار المواد الأولية، حيث ارتفعت مثلا أسعار الجلود خلال الفترة ما بين 1935 إلى 1937 بنسبة 30%، وأسعار المواد الأولية لصناعة الأحذية بنسبة 40% في الفترة ذاتها [45]. وأمام هذا الوضع لجأ الصناع إلى استعمال مواد أقل جودة وأقل ثمنا، مما عمق أزمة الصناعة التقليدية، بفقدان زبنائها التقليديين.



## 3. محدودية الإصلاحات الفرنسية في القطاع الحرفي

أمام تراجع الإنتاج الحرفي بفاس، وتدهور وضعية الحرفيين، اضطرت سلطات الحماية، وتحت ضغط الأحداث، إلى القيام بسن عدة إجراءات، هي في الحقيقة عبارة عن مسكنات، هدفت بالدرجة الأولى إلى صرف أنظار كل المتضررين من هذه الوضعية، عن التفكير في مسببات الأزمة والمسؤولين عنها، فضلا عن الرغبة في مراقبتهم عن كثب، والسيطرة عليهم.

وكانت أولى الإجراءات التي قامت بها إدارة الحماية، إحداث " مكاتب الصناعات الأهلية"، التي تحولت لاحقا إلى " مصالح الفنون الأهلية" [46]، و أوكل لهاته المصالح، ضمان التمويل الجيد للمواد الأولية من جلود وأنسجة وغيرها، وسن تشريعات وظهائر لحماية المنتوجات التقليدية، ومنها ظهير 22 ماي 1919، وإعادة الاعتبار لبعض تقنيات الإنتاج الحرفي، التي كان قد طواها النسيان، والعمل على تنشيط فروع الحرف التي تحتل مكانة متميزة داخل الأوساط السكانية، وفي النسيج الاقتصادي لمدينة فاس، كصناعة الجلود والزرابي [47].

وفي مرحلة لاحقة، اتخذ تدخل إدارة الحماية عدة أشكال منها: إعادة تنظيم مؤسسات الحرف التقليدية، وذلك بإحداث هيكلة جديدة للتعاونيات، وهو الأمر الذي بدأ بتحويل " مصلحة الفنون الأهلية" إلى مصلحة المهن والفنون المغربية".

وكان الغرض من هذه الهيكلة الجديدة كما تم التصريح به، التأطير الجيد للحرفيين، لكن في حقيقة الأمر،

كان هو وضع حد لتأثير الحركة الوطنية الذي بدأ يتسرب إلى الحرفيين، بعدما تبنت عدة مطالب همت هاته الفئة.ولتحقيق هذا الهدف سارع الفرنسيون إلى القيام بعدة خطوات إجرائية موازية منها:

-إعادة تنظيم الحرفيين في تعاونيات إنتاجية ذات صبغة نفعية، تأثرت هي الأخرى بمجموعة من الظروف المستجدة، المتمحورة بالأساس حول بطء الإنتاج، وانسداد آفاق التصدير، وإغلاق بعض الأسواق الأجنبية الأنكلوساكسونية بالخصوص إبان فترة الحرب العالمية الثانية، ودعوة الوطنيين للمغاربة إلى مقاطعة المنتوجات الأوروبية التي غزت الأسواق المغربية [48] ؛

-إحداث هيكلة جديدة للمتدخلين في الإنتاج الحرفي، بما أسمته " إصلاح " وضعية الأمناء والمحتسب، من خلال إنشاء مجلس التعاونيات المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية؛

-فتح المجال الصناع التقليديين للاستفادة من "الصناديق الجهوية للقروض الأهلية"، بالشكل الذي يتمكنون فيه من تجاوز مصاعبهم المالية، وتسهيل الحصول على المواد الأولية اللازمة، وقد تم إنشاء هذه الصناديق بمقتضى ظهير 13 مارس 1937؛

-إحداث مؤسسات جديدة من قبيل "مجمعات الصناعة التقليدية"، كوسيلة للتعريف بالمنتوج التقليدي المغربي من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن وسائل تصريف جديدة للمنتوجات، لتفادي التقلبات الدورية للمناخ ، حيث وقع التفكير على ما سمي ب " زبناء التغيير والاستبدال"، والذين تم تحديدهم في: الساكنة الأوروبية المغربية، والموظفون الاداريون، والسوق الخارجية؛

-تصدير ما مجموعه نصف مليون بلغة، وخمسة ملايين من الجلود المدبوغة. خلال الأشهر الثلاثة من سنة 1937 [(49)].

وعموما، فإن ما يمكن تسميته ب "عصرنة" قطاع الحرف التقليدية، لم يستفد منه الحرفيون، فظلوا على هامش هذا" التحديث"، للاعتبارات التالية:

-جميع القروض المقدمة للحرفيين بقيت ضعيفة، ولا تلبي كافة احتياجات الحرفيين، إما لتعقد مشاكل الصناعة التقليدية، أو عدم تحديد مقاييس واضحة تحدد ماهية المستفيدين؛

-الإجراءات المتخذة تجاه القطاع الحرفي المغربي، لم تخفف من حدة المنافسة الأجنبية للمنتوجات التقليدية المغربية ذات الصبغة النفعية بالأساس.

-وضعية الصناعة التقليدية، كانت أعمق بكثير من مجرد اتخاد مجموعة إجراءات، هي في الأصل عبارة عن مسكنات لتفادي أزمة نخرت قطاعا حيويا؛

-بالنسبة لغالبية ساكنة فاس، فإن المسألة كانت تتعلق بغزو اقتصادي كاسح، لم تستطع معه البنيات التقليدية المغربية مجابهته، فوقعت في خيوطه وتحت تأثير تبعاته، لذلك ظلت أزمة الصناعة التقليدية قائمة طيلة عهد الحماية.

**رابعا: آثار سياسية لأزمة القطاع الحرفي**

من بين الأهداف التي عملت فرنسا على تحقيقها من وراء إجراءاتها في قطاع الحرف التقليدية، جعله " معصرنا" مواكبا للاقتصاد الفرنسي، إلا أن الأزمة التي ضربته في العمق وجعلته منكفئا على ذاته، وعجزه عن مجاراة المنتوجات الأجنبية وغزوها للسوق المحلية، كانت لها انعكاسات سلبية على الحرفيين من أهل فاس، الذين انهارت أعمالهم البسيطة، وحتى تدخل الفرنسيين في القطاع تنظيميا وإنتاجيا واستهلاكيا، كان لصالح المنتوجات المستجدة في السوق المغربية.

لقد كان من نتائج الأزمة البنيوية التي أصابت هذا القطاع، التحاق أصحاب الحرف المفلسين ب "البروليتاريا المغربية"، المشكلة أساسا من باقي الفئات الاجتماعية المتضررة من الاستعمار الفرنسي، وقد تكدست هذه الفئة المستجدة بهوامش المدن،حيث تشكلت في غالبيتها من:

-الصناع التقليديون، الذين وجدوا أنفسهم بين أحضان أصحاب الرساميل الأجنبية، بأجور زهيدة وأقل كلفة، وارتفاع ساعات العمل (10 ساعات في اليوم) [(50)].

-المزارعون الصغار الذي انتزعت منهم أراضيهم الفلاحية بتشريعات جائرة ومجحفة سنت على مقاس مصالح المعمرين الفرنسيين.

وهذه الفئات التي تأكد عمليا في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، أن تعايشها مع الاستعمار أصبح مستحيلا، فعملت على مقاومته بشتى الوسائل والأشكال، من خلال الانخراط في تنظيمات الحركة الوطنية، وفي مختلف التحركات الميدانية التي تأجج لهيبها آنئد، والتي كان وقودها الفئات المتضررة من الوضع الاستعماري، التي لم تجد بدا من الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية وتوسيع قاعدتها الاجتماعية.

ضمن هذا التطور قام بعض الوطنيين بعدة مبادرات تروم مساعدة الصناع على الخروج من أزمتهم، إصدار عدة عرائض توضح فيها مطالب الحرفيين، ومن جملتها " **حماية المصنوعات التقليدية من المزاحمة الأجنبية، وتأسيس نقابات صناعية، ومنح قروض للصناع لمساعدتهم في ترقية وسائلهم**"[51]ورفع شعار مقاطعة البضائع الأجنبية المنتشرة في الأسواق المغربية، والاستعاضة عنها بالمنتوجات المحلية وخاصة منها تلك التي تتصل باللباس التقليدي كالجلباب والطربوش اللذين اعتبرا بمثابة شعارين من شعارات الحركة الوطنية، وتوجيه مذكرة إلى إدارة الحماية في شأن النهوض بالقطاع الحرفي، وتوجيه دعوة إلى المواطنين إلى تكثيف استعمال العمامة بدل الطربوش خاصة بمدينة فاس [52].

ولم تحقق هذه الحملة النتائج المرجوة منها، فازدادت الأزمة استفحالا، وأصبحت تشمل مجموع الإنتاج الحرفي، فأصاب الإفلاس أغلب الحرفيين والتجار الذي تنتعش تجارتهم من وراء الحرف التقليدية، فتحول الكل إلى عاطلين أو في أحسن الأحوال إلى احتراف مهن شاقة أو وضيعة، ولعل في قول أحد الوطنيين: " **ارحموا أرباب الحرف، فلقد أصبحوا في شوارع المدن المغربية يسبحون.**" ،ما يترجم الوضعية المزرية التي وصل إليها حرفيو المدينة الإدريسية، الذين لم يجدوا بدا من الالتحاق بالفئات التي هاجرت من البادية إلى المدينة بعدما سلبت منها أراضيها.

وهكذا لعبت كافة الفئات المتضررة من الاقتصاد الاستعماري (الحرفيون، الفلاحون، التجار الصغار.)، دورا بالغ الأهمية في إعطاء ديناميكية كبيرة لعمل الحركة الوطنية بفاس، في مناهضتها للوجود الاستعماري [53].

وكخلاصة أولية، يمكن القول بأن بسط نظام الحماية الفرنسي لسيطرته على المغرب لم يؤد، كما روجت لذلك الدعاية الاستعمارية إلى تحسين ظروف اشتغال الحرفيين، فإلى جانب ما كان يعانيه الصناع في ورشاتهم بسبب تراجع إنتاجهم، كانت هناك الشروط العامة التي أصبح يتحرك في إطارها الاقتصاد المحلي. وكان من شأن هذه الظروف أن يؤدي إلى أزمة أصابت أغلبية السكان المغاربة النشيطين آنذاك، حيث أصيبت معظم الصناعات اليدوية الحرفية، بالشلل والتدهور.

## خاتمة

هل كان انفتاح الاقتصاد التقليدي المغربي على الرأسمال الأجنبي مفيدا في تطور الدولة والمجتمع المغربيين؟هل كان لصالح تحسن الصناعة الحرفية؟هل أفادها في تحريرها من جمودها وتعثراتها؟

لقد كان من الممكن أن يكون ذلك متيسرا، لو أن الانفتاح كان مصحوبا بإجراءات حقيقية وملموسة تتغيا النهوض بقطاع الحرف التقليدية، لكن لم يحصل من ذلكشيء، والدليل ما عرفه القطاع من أزمات، لمتظاهر بصفة رسمية إلا مع بداية فرض نظام الحماية الفرنسية على المغرب، نظام ساهم بقدر كبير في إعاقة التطور الطبيعي للحرف التقليدية، التي وجدت بعض منتوجاتها الموجهة للتصدير صوب بعض الدول كالجزائر ومصر والسنيغال ، نفسها مفصولة عن أسواقها التقليدية ، وأصبح الصانع يعيش أزمة مركبة تتجلى في ضعف مدخوله، ونقصان مستمر في كفاءاته، وانعدام الحماية ، ومواجهته اليومية لصعوبات التموين والتجهيز، هذا ناهيك عن خضوعه لسيطرة الوسطاء والمحتكرين، وعجز الحرفيين عن مواكبة مكننة الإنتاج، بالنظر لافتقادهم لرساميل تمكنهم من تطوير المنتوج التقليدي، وعدم قدرتهم الوقوف في وجه تغير المزاج العام للمجتمع في مجال استهلاك المنتوجات التقليدية المغربية، إذ لم يعد تشكل أولوية لدى ساكنة فاس وغيرها من المدن المغربية، بل أصبحت المزاوجة بينها وبين اللباس الأوروبي الحديث.

أما التنظيم المهني السائد في فاس قبل الحماية، فقد فعاليته، وكانت النتيجة أن تقلص دور المحتسب

وخف وزنه، وأصبحت اختصاصاته مهنية محضة، ولكثرة البضائع المستوردة، لم يعد قادرا على كشف غشها وتدليسها، مما أدى إلى تفكك أوصال الهياكل الاقتصادية القائمة، واختلال بعض الأنظمة الاجتماعية القديمة المميزة للإنتاج الحرفي المغربي كالجمعيات الحرفية، بعدما كانت الحرفة إحدى العوامل الرئيسية التي تربط الأفراد داخل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي.

ولصرف نظر الصناع التقليديين المغاربة عن التفكير في مسببات أوضاعهم المزرية، اتجهت سلطات الحماية إلى تسطير عدة إجراءات، بقيت هي الأخرى قاصرة عن إخراج هذا القطاع من أزمته، لكونها لم تنبع من إرادة حقيقية لتطوير قطاع الحرف التقليدية، وجعله يواكب التطور الاقتصادي الذي شهده المغرب آنئد، ولو في حدوده الدنيا، بقدر ما حكمها هدف وحيد يتجلى في ضمان استمرار الوجود الاستعماري الفرنسي بالمغرب. من هنا كان تأكيد الدراسات المغربية على أن ما اعتبرته فرنسا " إصلاحا" لم يكن في الواقع إلا مطية لتحقيق مصالحها (54) .

وباختصار، لا تطبيق لبنود معاهدة الحماية التي نص فصلها الأول على إقامة نظام جديد يتضمن إصلاحات من بينها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

**الهوامش**

1-أقر العلامة ابن خلدون في سياق حديثه عن الصنائع ببلاد المغرب خلال الفترة الوسيطية، بإتقان المغاربة لصنعة نسج الصوف ودبغ الجلد وخرزه، والتفسير الذي قدمه لهذا الأمر هو الوفرة الكبيرة التي كانت عليها المواد الأولية، على الرغم من إشارته إلى قلة الصناعات اليدوية مقارنة مع المشرق بشكل عام.راجع:

-موجز تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعرف الجديدة، الرباط، ، الطبعة الأولى ، 2015، الفصل الخامس، ص 132.

2-محمدفتحة: " تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط" ، ضمن مؤلف جماعي : وقفات في تاريخ المغرب، تنسيق عبد المجيد القدوري ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، الطبعة الأولى 2001، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ص 69.

3-محمدفتحة: " تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط" ، م س ، ص 70.

4- نفسه، ص 75

5- نفسه، ص 76

6- موجز تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي ، م س ، ص 133

7- نفس المصدر، ص 134

8- أورده محمد بوكبوط عن الضعيف، في دراسته عن: فاس في العصر العلوي الثاني: الواقع والدلالات، ضمن مؤلف جماعي حول تاريخ مدينة فاس، تحت إشراف محمد مزين، الطبعة الأولى 2010، ص 233

9- نفس المرجع

10- نفسه ص 235

11- محمد بوكبوط : فاس في العصر العلوي الثاني ، م س ، نفسه ص 236

12- موجز تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي ، م س ، ص277

13- Roger Le Tourneau : La vie quotidienne à Fès en 1900,Paris, Hachette, 1965,p 99.

نقلا عن  محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار 1792-1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية، 2012 ص 81

14- D.Rivet : Lyautey et L'institution du protectorat française au Maroc ,1912-1925 , p 191

15- Roger Le Tourneau : La vie quotidienne à Fès en 1900, op cit p 98

16-الحنطة، جمع حنطات، هي تجمع لأصحاب الحرفة الواحدة داخل سوق أو فندق أو حي، يحمل إسم الحرفة، وتخضع هذه الحنطات في تسييرها لأعراف وتقاليد متعارفة عند الحرفيين أكثر منها ضوابط مدققة ومدونة.

17- Massignon (R) : Enquêtes sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc d'après les réponses à circulaire résidentielle de 15-11-1923 , Ed,E,Le Roux.

Boumont (Guy) : L'avenir des corporations artisanales au Maroc ,l'exemple de Meknès, : نقلا عن 1949.

وبوشتة بوعسرية، مكناس وأحوازها 1900-1939،الاقتصاد – المجتمع- التنظيم الإداري، تنسيق ومراجعة محمد الشريف، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، 2005 ، ص 160

18- ألبير عياش : المغرب والاستعمار ، حصيلة السيطرة الفرنسية ، ترجمة عبدالقادر الشاوي ونورالدين سعودي ، دار الخطابي  ط1 ، 1985، ص 266

19- محمد فتحة : " جوانب من الحياة الاقتصادية المغربية خلال العصر المريني"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، ع 2 ، 1985 ، ص 152

20- روجي لوطورنو : فاس قبل الحماية ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي، 1992 ، ص 430.

21- يشرف المحتسب على مراقبة الأسواق، وحمايتها من الغش في الأوزان والمكاييل والمنتوجات الحرفية، وهو بذلك يقوم بدور محوري في الحفاظ على استقرار الأسواق وسلاسة الدورة الاقتصادية ، من منطلق السلطات الممنوحة له، التي قد تتعدى إلى الحفاظ على الأخلاق العامة بالحواضر، وتحديد الأثمان بناء على أسعار المزايدات العامة، والحفاظ على استقرار أسعار الصرف . أنظر: محمد المنوني: "خطة الحسبة في المغرب"، مجلة المناهل، ع 4، السنة السادسة مارس 1977، ص 212

22- روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية ، م س، ص 437

23-  محمد فتحة، م س، ص 151

24- بوشتة بوعسرية، م س ، ص 161

25- محمد فتحة، م س، ص 162

26- عبد السلام الضعيف: تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986، ص 336

27- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار ، م س ، ص 83

28- نفس المرجع، ص 84

29- بوشتة بوعسرية: مكناس وأحوازها، م س، ص 157

30- يقول احد المستكشفين الإنجليز: " في تمبكتو يمكن للمستهلك أن يعثر على البلغة الفاسية والحايك الفيلالي" ، أورده محمد المنصور في دراسته، المغرب قبل الاستعمار ، م س ، ص 85

31- أحمد تافسكا : تطور الحركة العمالية في المغرب ، 1919-1939 ، الطبعة الأولى، بيروت، 1980، ص 55

32- تقرير قام بتعريبه محمد المكي الناصري، وصدر سنة 1957 ، ص 19، أورده بوشتة بوعسرية في دراسته الآنفة ذكرها.

33- تمثل هاجس الفرنسيين ، وخاصة ليوطي أول مقيم عام فرنسي، إبعاد المغاربة عن أي مخطط من شأنه عرقلة انتشار الاحتلال الفرنسي بالمغرب، لذلك سعت إلى تنظيم هذه المعارض ، بهدف إلهاءهم وصرف نظرهم .

34- أحمد تافسكا: تطور الحركة العمالية، م س، ص 56

35- Bulletin Economique et Social du Maroc , octobre 1938

36- Bulletin Economique et Social du Maroc, janvier 1938

37- كان عدد الحناطي في باقي المدن على الشكل الآتي: مكناس 3000 حرفي، مراكش : 115 حنطة وتشغل 10.000 حرفي، سلا : 90 حنطة وتشغل 1800 حرفي، الرباط : 89 حنطة وتشغل 5000 حرفي.

معطيات أوردها المرحوم بوعسرية بالاعتماد على بعض الوثائق الفرنسية حول التنظيمات الحرفية بالمغرب. هامش : 41 ص 170 من دراسته السالفة ذكرها

38- أحمد تافسكا ، م س ، ص 57

39- يشير روجي لوطرنو، إلى أن البلغة الفاسية تلقت ضربة موجعة بالسوق المصرية ، لما تم تصدير منتوجات جلدية ذات جودة رديئة، أمر دفع المصريين إلى نهج سياسة حمائية، وفرض رسوم جمركية قيمتها 25 فرنك عن كل بلغة تلج السوق المصرية في عشرينيات القرن الماضي، وهي رسوم باهظة أثرت بشكل كبير على تجارة الجلود ومنتجاتها. ونفس الأمر ينطبق على السوق السينيغالي التي كان الخرازون الفاسيون يصدرون إليها كل سنة من 10.000 إلى 15000 زوج من أحذية الرجال و2500 «شربيل" للنساء بثمن 16 فرنك للزوج، لكن وكنتيجة للمنافسة سواء الداخلية أو الخارجية، فقدت حرف الدباغة بالمدينة بريقها وزبنائها التقليديين.

40- R. Le Tourneau : «  Les cordonniers de Fès » , hespris, 1936,2 trimestre.

41- أكثر من 350.000 زوج من الأحذية اليابانية تم تصديرها إلى فاس لوحدها، وهو ما خلف أثرا عميقا على صانعي البلغة بالمدينة. بوشتة بوعسرية، م س ، ص 171 ، هامش 46.

42- بوشتة بوعسرية: م س ، ص 164

43- موجز تاريخ المغرب، مس ، ص 34

44- أورده أحمد تافسكا في دارسته، م س ، ص 99

45- أحمد تافسكا في دارسته، م س ، ص 56

46-Jean Mothes : « Considération sur Les divers Aspects du problème de L’artisanat Marocaine », BEM , n°26, 1945, p 30

47- Prosper Ricard : « Pour une première étape dans la modernisation de L’artisanat Marocaine », BEM, 1945

48-عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، م س، ص 130

49- Jean Mothes : Considération, op cit p 32

50- René Gallissot : Le patronat Européen au Maroc ( 1931-1942), Edition technique Nord Africaine , Rabat, 1964 pp 30-32

51-عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، م س، ص 130

52-نفسه

53-حمادي أشيبان: " انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على المغرب"، مجلة أبحاث، عدد 54، السنة الخامسة، 1991، ص 54

54-موجز تاريخ المغرب، م س ، ص 309

## المصادر والمراجع

### أولا: العربية


1-أحمد تافسكا: تطور الحركة العمالية في المغرب، 1919-1939، الطبعة الأولى، بيروت، .1980

2-ألبير عياش: المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، دار الخطابي، ط1، 1985.

3-بوشتة بوعسرية: مكناس وأحوازها، 1900-1939، الاقتصاد– المجتمع-التنظيم الإداري، تنسيق ومراجعة محمد الشريف، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، .2005

4-تقرير قام بتعريبه محمد المكي الناصري، وصدر سنة 1957.

5-حمادي أشيبان: " انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على المغرب"، مجلة أبحاث، عدد 27، السنة الخامسة، .1991

6-روجي لوطورنو: فاس قبل الحماية، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، 1992

7-عبد السلام الضعيف: تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986.

8-عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الشركة المغربية للطبع.

9-محمدبوكبوط: فاس في العصر العلوي الثاني، الواقع والدلالات، ضمن مؤلف جماعي حول تاريخ مدينة فاس، تحت إشراف محمد مزين، الطبعة الأولى 2010.

10-محمدفتحة: " تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط" ، ضمن مؤلف جماعي : وقفات في تاريخ المغرب، تنسيق عبد المجيد القدوري ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، الطبعة الأولى 2001، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء.

11-محمد فتحة: " جوانب من الحياة الاقتصادية المغربية خلال العصر المريني"، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ع 2، .1985

12-محمد المنوني: مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، ط1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973.

13-محمد المنوني: "خطة الحسبة في المغرب"، مجلة المناهل، ع 4، السنة السادسة مارس 1977.

14-محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار 1792-1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، .2012

15-موجز تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعرف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى،2015.

**ثانيا: الأجنبية**

1- Boumont (Guy) : L'avenir des corporations artisanales au Maroc, l'exemple de Meknès, 1949.
2- Bulletin Economique et Social du Maroc, octobre 1938.
3- Bulletin Economique et Social du Maroc, janvier 1938.
4- D.Rivet : Lyautey et L'institution du protectorat française au Maroc, 1912-1925.
5- Jean Mothes : « Considération sur Les divers Aspects du problème de L'artisanat Marocaine », BEM, n°26, 1945.
6- Les Métiers Manuels à Fès, Hespris, 1924.
7- Massignon (R) : Enquêtes sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc d'après les réponses à circulaire résidentielle de 15-11-1923, Ed, E,Le Roux.
8- Prosper Ricard : « Pour une première étape dans la modernisation de L'artisanat Marocaine », BEM, 1945
9- René Gallissot : Le patronat Européen au Maroc (1931-1942), Edition technique Nord-Africaine, Rabat, 1964.
10- Roger Le Tourneau : La vie quotidienne à Fès en 1900,Paris, Hachette, 1965
11- Roger. Le tourneau : « Les cordonniers de Fès », hespris, 1936,2 trimestre.

## ملحـــــــق :دليل الحرف التقليدية

| الحرفة | المنتوج |
|---|---|
| حرف الجلد | |
| خراز | صانع البلاغي للرجال وإصلاح البالي منها |
| شرابلي | صانع شرابيل النساء |
| روايحي | صانع المشاية للسناء |
| صبابطي | صانع الصباط |
| شكايري | صانع الشكاير |
| بزاطمي | صانع البزاطم |
| سطارمي | صانع الأرائك |
| الدباغون | تهيئ الجلود حتى تصبح جاهزة |
| الجبابديون | صناع النطاقات الجلدية والأجرية أي الشكاير والمخاد واغشية المكاحل |
| السراجون | صناع اللبد للسروج |
| الركايبية | صناع ركابات السروج للخيل والبغال |
| البرادعيون | عملة الأكافات للدواب والسرج بخصوص البغال |
| حرف الحجر والطين | |
| الزلايجيون | صانع الزليج |
| الرخاميون | صانع الرخام أو نقاش |
| اللواجريون | صانع الآجور |
| الجيارة | يطبخون الحجر لصنع الجير |
| المسامرية | بائع المسامير |
| القزادريون والفنايريون | صانع وأدوات القصدير |
| القدارون | صناع القدور للطبخ |
| الركازون | الذين يجصصون السطوح والأرض |
| اللواحون | يبنون الجدران بالجير مضاف إليه التبن |
| القلالون | باعة أنواع الخزف |
| الجباصون | النقش على الجدران والأبواب |
| الفخارون | صناع الخوابي والأكواب والمجامير والمقلات |
| حرف الفلاحة | |
| الرحويون | يسهرون على طحن القمح وباقي أنواع الحبوب كالشعير والذرة |
| الوظافيين | يضفرون ورق النخيل والدوم لصنع القفف |
| السلالين | صانعي السلات من القصب |
| الحصارين | صانعي الحصر |
| البيطاريين | معالجو الدواب والمواشي |
| العيارين | سماسرة الحبوب والسكر والفواكه البابسة والصابون |
| الشماعون | صناع الشمع |
| البقارين | يتاجرون في لبن البقر |

| | |
|---|---|
| اللبانين | يتاجرون في اللبن والزبدة بالتقسيط |
| الشراطين | يغزلون القنب لصنع رباطات الدواب والشباك لنقل المحصولات والتبن |
| الصباغين | يصبغون القطن والحرير والكتان والصوف والثياب |
| الحرارين | صناع الحرير |
| الخراطين | صناع دواليب غزل الصوف |
| الخبازين | صناع الخبز |
| **حرف الغزل والنسيج** | |
| زرادخي | صناع قماش الزردخان |
| شراط | صانع شريط الدوم والقنب |
| طرابشي | صانع الطرابيش |
| نيار | صانع النير أي نول المناسج للحرارة والدرازة |
| مصار | صانع الحصر |
| دراز | صانع النسيج والزربية والحنبل والأغطيات |
| مضايمي | صانع مضمات النساء |
| البزازين | باعة البز وهو الثوب |
| **حرف الخشب** | |
| العوادين | صانعي الأدوات الفلاحية كالمحاريث، المدراة، ألواح تصفية الحبوب، المغرف، الأقداح، القصع، عصي الفؤوس، الأخبية، الأكواب الخشبية |
| القبابين | صانعي مكاييل الحبوب التي تعرف بالمد، سعته 28 كلغ |
| السرايرية | صانعي أسرة المكاحل |
| الروابزية | صانعي الرابوز او الكيارين |
| القراشلية | صانعي القراشل |
| النشارون | ينشرون الخشب |
| الزواقين | يرسمون أشكالا ملونة على الخشب بالصباغة |
| **حرف التجارة** | |
| سقاط | البائع بالتقسيط |
| جمال | من يتاجر بالجملة |
| حوانتي | صاحب حانوت او دكان |
| القشاشون | بائعوا الفواكه اليابسة |
| الصابونيون | يصنعون الصابون البلدي |
| **حرف أخرى** | |
| براح | منادي |
| دلالة | للتوسط في عملية البيع والشراء |
| قابض | للأكرية والغلات |
| الحدادين | صناع سكك المحاريث وصفائح البهائم وشبابيك المنازل والمداري الحديدية والفؤوس |
| القفايلية | اللوازم المعدنية التي تخص الأبواب كالمفاتيح والأقفال و " الزكارم" |



